التمسك بـِ

خطتنا الاقتصادية الوطنية

من أجل وظائف ونمو في ظل اقتصاد جديد، أشد قوة وأكثر تنوعاً

©كومنولث أستراليا 2016

ISBN 978-1-925220-89-6

هذه المطبوعة متوفرة لاستخدامكم بموجب ترخيص Creative Commons BY Attribution 3.0 Australia ،
باستثناء درع الكومنولث، والمحتويات المقدمة من قِبَل طرف ثالث وما يُنَص عليه بخلاف ذلك. التفاصيل الكاملة للترخيص متوفرة في الموقع:
.http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/au/legalcode

إن استخدام المواد المملوكة لكومنولث أستراليا بموجب ترخيص Creative Commons BY Attribution 3.0 Australia يتطلب منكم الاشارة إلى مصدر العمل (لكن ذلك لا يفيد بأية طريقة أن كومنولث أستراليا يُجيزك أو يُجيز استخدامك للعمل).

المواد المملوكة لكومنولث أستراليا مستخدمة "حسبما تُقَدَّم"

شريطة عدم قيامك بتعديل أو تحويل المادة المملوكة لكومنولث أستراليا بأية طريقة بما في ذلك، كمثال، تغيير النص الوارد بواسطة كومنولث أستراليا؛ حساب تغييرات النسب المئوية؛ المعلومات البيانية أو التخطيطية؛ أو اشتقاق إحصاءات جديدة من إحصاءات كومنولث أستراليا المنشورة – حينئذٍ يفضل كومنولث أستراليا النسبة التالية:

المصدر: كومنولث أستراليا

المواد المشتقة

إذا قمت بتعديل أو تحويل المادة المملوكة لكومنولث أستراليا، أو إذا قمت باشتقاق مادة جديدة من تلك الخاصة بكومنولث أستراليا بأية طريقة، حينئذٍ يفضل كومنولث أستراليا النسبة التالية:

استنادا على بيانات كومنولث أستراليا

استخدام درع الكومنولث

الشروط التي بموجبها يمكن استخدام شعار الكومنولث واردة في موقع It's an Honour (تفضل بزيارة www.itsanhonour.gov.au).

الاستخدامات الأخرى

نرحب بالاستفسارات بخصوص هذا الترخيص وبخصوص أي استخدام آخر لهذا المستند بتوجيهها إلى:

مدير
وحدة الإعلام
الخزانة
Langton Crescent Parkes ACT 2600

البريد الإلكتروني: medialiaison@treasury.gov.au

الانترنت

تتوفر صورة من هذا المستند في موقع الموازنة المركزي على: www.budget.gov.au.

تمت الطباعة بواسطة CanPrint Communications Pty Ltd

المحتويات

اقتصاد أستراليا يتحول بنجاح	2
خطة للوظائف والنمو	3
دعم العمل والاستثمار بضرائب أقل	4
نمو الأعمال الصغيرة	5
الاستثمار في طفرة الأفكار	6
اختيار أكبر للمستهلكين	8
تبني اقتصادنا المالي الجديد	9
تحوُّل التصنيع الدفاعي	10
بناء أسطول بحري للمستقبل	11
بناء اقتصاد جديد، أشد قوة وأكثر تنوعا	12
الاستثمار في البنية التحتية	14
نمو الصادرات الاسترالية	16
دعم صناعاتنا الريفية والإقليمية	18
تجاوز تعقيدات الروتين الحكومي	19
إنشاء مسار جديد لتشغيل الشباب	20

اقتصاد أستراليا يتحول بنجاح

على الرغم من تقلب البيئة الدولية، يتحول الاقتصاد الأسترالي إلى النمو على أساس أوسع.

تنمو أستراليا بصورة أسرع من كافة الاقتصادات المتقدمة الكبرى، وتضع موازنة 2016 - 2017 الأساس لضمان استمرارية هذا النمو بصورة جيدة في المستقبل.

مع المستويات العالية لانخفاض الاستثمار في موارد أستراليا، يتحول اقتصاد أستراليا إلى النمو على أساس أوسع. وتتكيف معدلات الفائدة المرنة، ومعدلات الصرف لدعم هذا التحول.

يستمر قطاع الموارد في لعب دور هام في الاقتصاد مع النمو القوي والمتسع في صادرات السلع.

تتزايد أيضاً صادرات الخدمات، وعلى وجه الخصوص السياحة.

يتحول النمو إلى صناعات خدمات ذات كثافة أكبر للتشغيل بحوالي 300,000 وظيفة أنشئت في عام 2015، وذلك أكبر عدد من الوظائف المنشأة منذ 2007.

خلال العام الماضي، كان التوظيف قويا في قطاعات الخدمات المنزلية وخدمات الأعمال، مثل الصحة وتجارة التجزئة.

تحسنت ظروف الأعمال في الاقتصاد غير التعديني حيث أن معدل الصرف الأقل يحسن تنافسية الأعمال الأسترالية، تساعد في ذلك اتفاقياتنا الجديدة بخصوص تجارة الصادرات. تاريخيا، تدعم معدلات الفائدة أيضا الأعمال والمنازل، بمعدلات فائدة رهن في أقل مستوياتها منذ أواخر الستينات.

انخفاض أسعار البنزين – التي تدنت بحوالي 15 بالمائة خلال العام المنصرم – وتدعم أيضا الأعمال والمنازل.

إن تأمين النمو في اقتصاد عالمي على درجة كبيرة من التنافسية والتقلب والغموض ليس أمراً سهلاً. هذا ما حدا بالحكومة لكي تتمسك بخطتها الاقتصادية الوطنية بخصوص الوظائف والنمو.

تم إنشاء حوالي 300,000 وظيفة في العام المنصرم

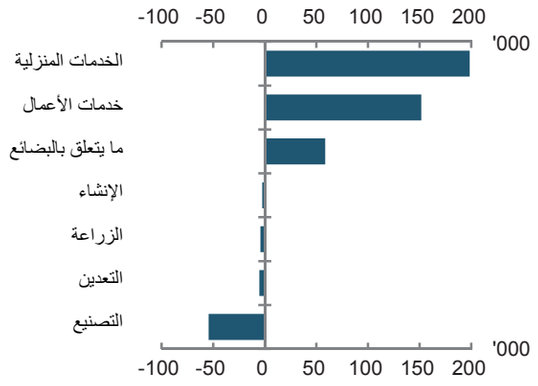

حققت أستراليا نمواً بصورة أسرع من كافة الاقتصادات المتقدمة الكبرى خلال العام 2015

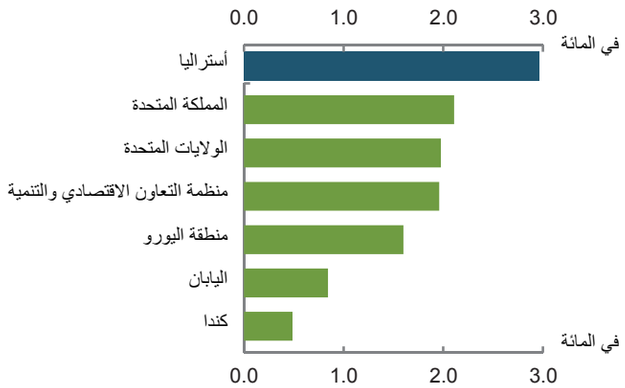

خطة للوظائف والنمو

تشجع الحكومة الاستثمار وتسهل الابتكار وتوفر البنية التحتية الضرورية.

ستسهل الخطة الاقتصادية الوطنية للحكومة بخصوص الوظائف والنمو تحول الاقتصاد نحو النمو على أساس أوسع خلال العقد القادم وما بعده. وتضمن الحكومة أن لدينا الخطة الاقتصادية المناسبة للتصدي للمخاطر وتسخير الفرص الحافزة.

> تحسن الحكومة النظام الضريبي، موفرة إمكانية وصول أفضل إلى الأسواق العالمية من خلال اتفاقيات تجارة تصدير جديدة، ومطورة للمنافسة، وموفرة للبنية التحتية الضرورية، وداعمة للابتكار والعمل الحر، ومشجعة لوظائف التقنية العالية، ومساعدة للشباب من أجل الانخراط في العمل.

تحافظ الحكومة على بقاء العمال العاديين الذين يعملون بدوام كامل في معدل ضريبي أقل لمدة أطول.

ستدعم الحكومة الأعمال الصغيرة لكي تصبح أعمالا أكبر عن طريق دعمها لكي تستثمر في نموها بواسطة تخفيض معدلها الضريبي.

ستضمن اتفاقيات تجارة التصدير الجديدة وإصلاحات المنافسة أن أستراليا قادرة على التكيف مع عالم متغير والاستفادة من الفرص التي يقدمها.

تستثمر الحكومة أكثر من 50 مليار دولار في بنية تحتية ذات جودة، التي ستساعد على انسياب حركة الركاب والبضائع، وستحسن السلامة وتدعم النمو.

ستسهل الأجندة الوطنية للابتكار والعلوم الاستثمار الإبداعي والتعاون بين الباحثين والأعمال في عموم البلاد.

تساعد الحكومة في التحول إلى صناعات ذكية عالية القيمة ذات تركيز على التصدير. وسنعمل على ضمان وجود مجال تصنيع دفاعي متقدم هنا في أستراليا من أجل خلق وظائف جديدة في التقنية العالية في العقود القادمة.

إنه لأمرٌ حاسم في نجاح وطننا المستمر أن نضمن أن لدينا سياسات صديقة للنمو تُدخل المزيد الأستراليين في مجال العمل.

ستقوم رزمة تشغيل الشباب Youth Employment Package بمنح الشباب الضعفاء المهارات التي يحتاجون إليها والتي يريدها أصحاب العمل، بما يوفر خبرة عمل حقيقية ووظائف حقيقية.

سيضمن المسار المستمر لتوازن الموازنة أن الأستراليين غير مثقلين بالدين المتزايد وأنهم أحرار في العمل والادخار والاستثمار.

خطة الحكومة الاقتصادية الوطنية بخصوص الوظائف والنمو

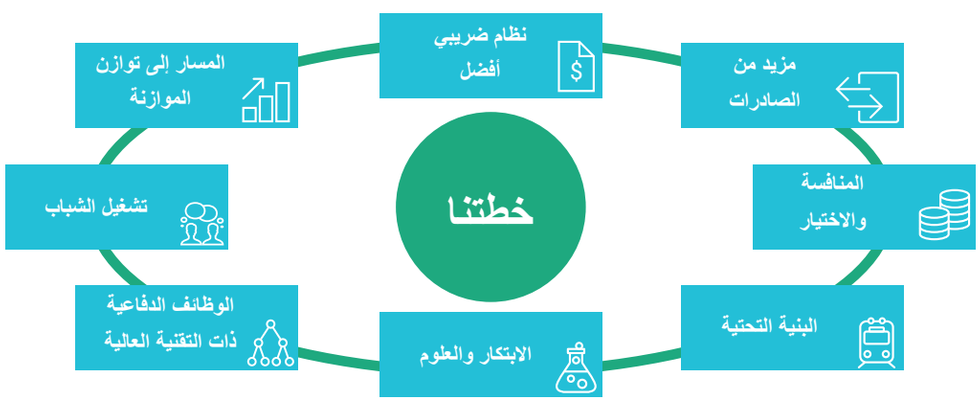

دعم العمل والاستثمار بضرائب أقل

ستشجع الضرائب الأقل مشاركة القوى العاملة واستثمارات الأعمال في تحسين النمو وإنشاء الوظائف المستقبلية.

ستمكن الحكومة العمال العاديين الذين يعملون بدوام كامل من كسب المزيد بدون فرض ضرائب عليهم بمعدل أعلى وذلك عن طريق زيادة الشريحة الضريبية للدخل المتوسط من 80,000 دولار إلى 87,000 دولار.

سيضمن هذا أن حوالي 500,000 أسترالي سيتم إبقائهم خارج الشريحة الضريبية الثانية الأعلى. هذه هي الخطوة الأولى الرئيسة لحماية عوائد المجهود من خطر التآكل كلما ارتفعت الأجور.

تطرح الحكومة أيضا إجراءات جديدة لمحاربة تجنب الشركات لدفع الضرائب وذلك من أجل المساعدة في ضمان أن الشركات تدفع المبلغ الصحيح للضريبة. من المتوقع أن تجمع هذه الإجراءات 3,9 مليار دولار خلال أربعة سنوات. وهذا يتضمن استهداف الشركات متعددة الجنسيات التي تحول الأرباح للخارج لتفادي دفع الضرائب.

ستقوم الحكومة أيضا بدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة عن طريق تخفيض المعدل الضريبي، ابتداءً بالأعمال التي يكون إجمالي مبيعاتها أقل من 10 مليون دولار بتاريخ الأول من يوليو/ تموز هذا العام. سيتم أيضاً القيام بزيادة وتمديد الخصم الضريبي لمنشآت الأعمال الصغيرة الفردية.

خلال عشر سنوات، ستدعم الحكومة الاستثمار عن طريق تخفيض المعدل الضريبي على كافة الشركات إلى 25 بالمائة بنهاية 2026 - 2027. هذا سيجعل الشركات الأسترالية أكثر تنافسية على المستوى العالمي في سوق عالمي صارم.

من المتوقع لهذه التغييرات على النظام الضريبي أن تزيد من استثمارات الأعمال. وهذا يعني وجود مستويات معيشة أعلى للأستراليين وزيادة دائمة في حجم الاقتصاد تربو على واحد بالمائة على المدى الطويل.

سيكون المعدل الضريبي للشركات في أستراليا أكثر تنافسية

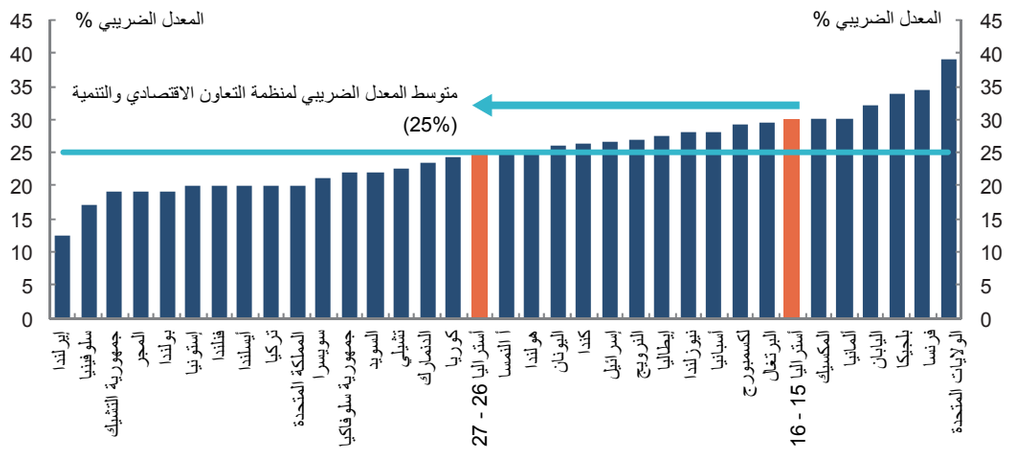

نمو الأعمال الصغيرة

الأعمال الصغيرة هي بمثابة غرفة المحركات للاقتصاد

في العام الماضي، سهلت الحكومة الأمور للأعمال الصغيرة بخصوص تشغيل وتطوير وتوظيف المزيد من الأستراليين عن طريق تخفيض تكاليفها وتخفيف تعقيدات الروتين الحكومي. وتم تحريك ذلك عن طريق تخفيض في معدلهم الضريبي بنسبة 1,5 بالمائة للشركات الصغيرة، خصم ضريبي 5 بالمائة لمنشآت الأعمال الصغيرة الفردية والقابلية المباشرة لاقتطاع الأصول التي تكلف أقل من 20,000 دولار.

في هذا العام، ستخطو الحكومة خطوات أكثر وتطرح إجراءات جديدة لمساعدة الأعمال الصغيرة لكي تستثمر في أعمالها وتنمو.

سيزيد إجمالي المبيعات السنوية لمؤسسة الأعمال الصغيرة من 2 مليون دولار إلى 10 مليون دولار اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2016. ذلك سيمكن أكثر من 90,000 عمل صغير إضافي من إمكانية الوصول إلى امتيازات ضريبية، بما في ذلك المعدل الضريبي المخفض للشركات ومخصصات شطب الأصول الفورية.

ستخفض الحكومة المعدل الضريبي إلى 27,5 بالمائة اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2016 بالنسبة إلى شركات الأعمال التي يكون إجمالي مبيعاتها أقل من 10 مليون دولار في السنة. سيمتد هذا المعدل الأقل إلى أعمال أخرى عبر الوقت من خلال جدول تخفيضات تدريجية.

سيتم توفير خصم ضريبي بنسبة 8 بالمائة لمنشآت الأعمال الفردية التي يكون إجمالي مبيعاتها أقل من 5 مليون دولار في السنة، حد أقصى 1000 دولار في السنة اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2016 للسنوات الثماني القادمة. سيزيد هذا الخصم إلى 16 بالمائة في شكل علاوات من 2024 إلى 2026 ليتزامن مع تخفيضات مقسطة في معدل الشركات.

تشكل هذه الإجراءات جزءا من الخطة الضريبية العشرية للحكومة بخصوص المشروعات التي ستشجع الاستثمار وتنمي الاقتصاد وتنشيء الوظائف.

ستخفض الحكومة المعدل الضريبي إلى 27,5 بالمائة اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2016 بالنسبة لشركات الأعمال التي يكون إجمالي مبيعاتها أقل من 10 مليون دولار في السنة.

نساعد أكثر من 3 مليون من الأعمال الصغيرة لكي تستثمر وتنمو

موازنة 2015	موازنة 2016
التغييرات الضريبية للأعمال التي يكون إجمالي مبيعاتها أقل من 2 مليون:	- زاد حد إجمالي مبيعات كيانات الأعمال الصغيرة إلى 10 مليون دولار في السنة لمعظم امتيازات الأعمال الصغيرة.
- تم تخفيض معدل ضريبة شركات الأعمال الصغيرة إلى 28.5 بالمائة.	- تم تخفيض معدل ضريبة شركات الأعمال الصغيرة إلى 27.5 بالمائة.
- خصم ضريبي لمنشآت الأعمال الفردية بنسبة 5 بالمائة.	- زاد الخصم الضريبي لمؤسسات الأعمال الفردية إلى 8 بالمائة
- اقتطاع ضريبي مباشر على كل أصول تكلف أقل من 20,000 دولار.	للأعمال التي إجمالي مبيعاتها أقل من 5 مليون دولار.
- تُفيد حوالي 3 مليون من الأعمال الصغيرة.	- زادت إمكانية الوصول إلى الامتيازات الضريبية لأكثر من 90,000 عمل إضافي من الأعمال الصغيرة.

الاستثمار في ازدهار الأفكار

دعم أصحاب المشروعات والمبتكرين

قرائح الأستراليين حبلى بالأفكار. يجب علينا دعم أصحاب المشروعات لدينا لكي نُجاري الدول الأخرى. سينشيء الاستثمار في الابتكار وظائف ومنتجات جديدة، ويحل مشاكل ويحفظ مستويات معيشتنا في مستوى عالٍ.

تملك أستراليا المقومات الجاهزة التي تجعلها رائدة في مجالات الابتكار. الأستراليون متعلمون ومهرة وواسعو المدارك، ونحتاج إلى استثمار هذه المقدرات لتعزيز نشاط أعمالنا وتعزيز الابتكار. تم إنشاء ما يزيد عن 280,000 عمل جديد في أستراليا خلال 2014 - 2015. وحتى تتغلب على تحديات التعاون وتحمل المخاطر، يلزمنا دعمها لكي تدخل في مجال الابتكار وعلينا أن نساعد في إنجاح أولئك الذين لديهم إمكانيات نمو عالية.

إن الأجندة الوطنية للابتكار والعلوم التي قيمتها 1,1 مليار دولار تسهل على الأستراليين في المناطق الريفية والإقليمية وفي المدن في طول البلاد وعرضها القيام بعمل الأبحاث بالتعاون مع الصناعة وتطوير أفكارهم في شكل منتجات وخدمات جديدة لتفيد أستراليا وللعالم.

لكي نكون أمة مبتكرة بحق وحقيقة، من الضروري نشر ثقافة العمل الحر والأفكار في كافة قطاعات الاقتصاد - بما في ذلك الرعاية الصحية، التعليم، الدفاع، النقل، وتقنية المعلومات والاتصالات والتقنية المالية (FinTech).

ستستمر الأجندة الوطنية للابتكار والعلوم في تشجيع أصحاب المشروعات على الابتكار عن طريق تحسين التعاون والوصول إلى رأس المال. وسيتم تحقيق ذلك عن طريق تقديم الحوافز الضريبية للاستثمارات في شركات الابتكارات التي تكون في مراحلها المبكرة، وتشجيع البحث المشترك واجتذاب المواهب الجديدة من الخارج بالإضافة إلى إلغاء التنظيم غير الضروري.

الابتكار في الحكومة

Data61 – عبارة عن اتحاد بين National ICT Australia ووحدة الأبحاث الرقمية في CSIRO – **سينشيء أكبر مجموعة ابتكار بيانات في أستراليا، وسيطور تقنية عصرية وسيحسن الأمن الإلكتروني للصناعة.**

يقدم مكتب ا التحويل الرقمي (DTO) التابع للحكومة خبرة أفضل للأستراليين عندما يدخلون إلى الخدمات الحكومية عبر الانترنت. **إن 18,8 مليون دولار إضافية خلال خمس سنوات ستسمح لمكتب DTO بإنشاء سوق رقمية Digital Marketplace** لكي يسهل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأعمال الناشئة تقديم خدمات رقمية للحكومة، بما يساعد في دعم المبتكرين وأصحاب المشروعات الأستراليين.

الاستفادة من ابتكارنا

الإقرار بأهمية الوصول إلى رأس المال والاستثمار

تضمن الحكومة وصول أصحاب المشروعات إلى الأموال من أجل تطوير فكرة وإنجاحها. تقوم خطط مشاركة الموظفين بتمكين الموظفين من المشاركة في نجاح الأعمال من المراحل المبكرة عن طريق توفير خيار لاكتساب الأسهم في الشركة. ويمكنها القيام بتنظيم مصالح الموظفين مع مصالح الشركة. ستجعل الإصلاحات الأخيرة خطط مشاركة الموظفين صديقة للمستخدم بصورة أكبر وذلك عن طريق تقليل متطلبات الإفصاح.

إننا نسهل تطوير التمويل بالمساهمة في رأس المال متعدد المصادر. وهذا الأمر سيوسع خيارات التمويل للأعمال المبتكرة، مما يسمح بتجميع الأموال من عدد كبير من صغار المستثمرين.

سيقلل تحسين قوانين الإفلاس والإعسار من الوصمة المرتبطة بالإخفاق وسيعزز من ابتكار المشروعات في أستراليا. وسيصنع هذا توازنا أفضل بين تشجيع العمل الحر وحماية الدائنين.

تزيد الحكومة من إمكانية الوصول لتحديد خسائر الشركة من خلال التحسينات على نظامنا الضريبي. وهذا يعني أنه يتم تشجيع أصحاب المشروعات والأعمال الناشئة التي تُمنَى بخسائر لكي تظل محتفظة بخفة حركتها وتسعى للحصول على فرص جديدة للابتكار والنمو.

اختيار أكبر للمستهلكين

تطوير مؤسسات مبتكرة، خدمات أفضل وأسعار أقل للمستهلكين

تطور الحكومة أسواقا أقوى وأكثر تنافسية لتقوية الاقتصاد الأسترالي المتحول، ودعم المزيد من الوظائف وتقديم خيار أكبر وأسعار أقل لكافة الأستراليين.

تطور الحكومة توصيات مراجعة هاربر لسياسة المنافسة Harper Competition Policy Review، المراجعة الأولى الكبرى لإطار عمل المنافسة الاسترالية في أكثر من 20 عاما وتعهد من تعهدات الانتخابات الرئيسة.

تسمح المنافسة للمخترعين الأستراليين بدعم أنفسهم عن طريق إنشاء عمل وطرح منتجات جديدة في السوق، أو إيجاد طرق جديدة لتقديم خدمات أفضل وقيمة أفضل للمستهلكين.

تؤمن الحكومة بأن كافة الأعمال – كبيرها وصغيرها – يجب أن تنافس بمؤهلاتها وألا تُقصى بواسطة المنافسين بصورة غير عادلة. **وهذا هو الذي يجعلنا نقوّي قانون المنافسة الأسترالي لمنع الأعمال الكبيرة من إساءة استخدام قوتها السوقية أو السعي للسيطرة على الأسواق.**

تعمل الحكومة مع الولايات والأقاليم لتطوير اتفاقية جديدة لتعزيز المنافسة والإنتاجية من أجل إحداث إصلاح طموح في كافة مستويات الحكومة. سينبني هذا على إرث إصلاحات سياسة المنافسة الوطنية التي تمت في التسعينات، والتي أسهمت بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في أستراليا بما لا يقل عن 2,5 بالمائة، أي ما يعادل 40 مليار دولار في اقتصاد اليوم.

ستقوم مفوضية الإنتاجية بمراجعة كيف يتم تقديم الخدمات البشرية بواسطة الحكومة لوضع الأساس للإصلاحات المستقبلية، الابتكار، الخيار المحسن للمستهلك، الخدمات ذات الجودة العالية والنتائج الأفضل.

تقوم الحكومة أيضا بإزالة قيود الواردات الموازية، التي ستخفض أسعار الكتب للطلاب والأسر. من خلال أجندتنا للإصلاح التنظيمي، سنقوم بمراجعة وإزالة الحواجز غير الضرورية للمنافسة والابتكار في كل الاقتصاد.

إصلاحات المنافسة – تشجيع الابتكار، الخيار الأكبر للمستهلكين والأسعار الأقل

تبني اقتصادنا المالي الجديد

دعم الابتكار والمنافسة في الخدمات المالية من خلال أفكار أعمال وتقنيات مالية جديدة - FinTech

يغير الاختلال العالمي في الخدمات المالية الطريقة التي يمارس بها العالم الأعمال. يجب على أستراليا أن تُجاري الابتكار لكي تظل في حلبة المنافسة.

تغير التقنية المالية - أو FinTech – كيفية تداخل الأعمال والمستهلكين، بما يمكِّن من طرح منتجات وخدمات جديدة تعزز المنافسة وتنشيء وظائف جديدة في الاقتصاد مباشرة، هذا هو الذي يحدو بالحكومة لكي تدعم FinTech كجزء من مستقبلنا للابتكار.

بيان الحكومة بخصوص *FinTech* هو خطتنا لصناعة تقنية مالية FinTech قوية ونابضة بالحياة. تعلن هذه الموازنة عددا من المبادرات التي تعزز هذه الخطة وستقود توسعا في صادرات الخدمات المالية الأسترالية عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

لقد اكتسبت صناعة التقنية المالية الأسترالية الصدارة سلفا، بتسع شركات أسترالية مسجلة ضمن الشركات الرائدة في مجال ابتكارات التقنية المالية لعام 2015. وسننطلق من هذا عن طريق الترويج لأستراليا عالميا بأنها وجهة متميزة بالتقنية المالية – بما يضمن أننا نمسك بزمام فرصة تعزيز الوظائف الأسترالية.

إطار العمل التنظيمي

تعتقد الحكومة أنه يمكن لنظامنا المالي أن يدعم "بيئة اختبار تنظيمية"، حيث يمكن من خلالها لأعمال التقنية المالية FinTech اختبار أفكارها ونماذج أعمالها.

ستقوم لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية Australian Securities and Investments Commission قريبا بطرح ورقة تشاورية حول تخلية بيئة اختبار تنظيمية لتمكين أصحاب المشروعات من اختبار أفكارهم لغاية ستة أشهر مع عدد محدود من زبائن التجزئة ولغاية حدود الاستثمار المقررة. وستتم المحافظة على حمايات معينة للمستهلكين.

Blockchain

بلوكتشين Blockchain، أو تقنية دفتر الحسابات الموزعة، لديها إمكانية اثارة المعاملات. ستقوم Data61، وهي جزء من CSIRO، بمراجعة الفرص لتطبيقها عبر الحكومة والقطاع الخاص، وستقوم باختبار إرشادي متزامن في مجالات مثل معلومات السجل القابل للمشاركة وسلاسل التوريد ممكنة الإثبات.

ضريبة السلع والخدمات GST على العملات الرقمية (مثل Bitcoin)

طرحت الحكومة ورقة تشاورية حول تغيير معاملة العملات الرقمية بخصوص ضريبة السلع والخدمات GST. سيضمن هذا التغيير أن الزبائن لم يعودوا خاضعين "للازدواج الضريبي" عند استخدام العملات الرقمية لشراء بضائع وخدمات خاضعة سلفا لضريبة السلع والخدمات GST.

السوق الرقمية

تطور الحكومة سوقاً رقمية Digital Marketplace للأعمال لكي تتنافس على عمل تقنية المعلومات والاتصالات الحكومية (ICT). وسيتم تقسيم مشروعات ICT ذات الحجم الضخم إلى مكونات مستقلة من أجل السماح بمزيد من الحلول المبتكرة.

زيادة استخدام البيانات

إن الاستخدام الفعال للبيانات جزء لا يتجزأ من اقتصاد حديثوفعّال. تقوم المفوضية الإنتاجية بدراسة طرق تحسين توفير واستخدام البيانات عبر القطاعين العام والخاص.

الفوترة الإلكترونية eInvoicing

ستقوم الحكومة بإجراء دراسة في تكاليف ومنافع الفوترة الإلكترونية (eInvoicing) بواسطة وكالات. يمكن لِـ eInvoicing أن تحسن الكفاءة بنسبة 80-60 بالمائة مع توفيرات سنوية للاقتصاد تصل إلى 10 مليار دولار.

هذا سيعزز طموحنا في استكشاف حلول التقنية المالية FinTech التي تخفف الأعباء الإدارية للأعمال.

تحويل قطاع التصنيع الدفاعي

دعم الصناعة الأسترالية من أجل بناء واستدامة مقدراتنا الدفاعية وتأمين مستقبل أستراليا

خطة تحويل الصناعة الدفاعية

تورد الورقة البيضاء بخصوص الدفاع رؤية الحكومة لتعزيز المقدرة الدفاعية الأسترالية، وتعميق شراكاتنا الأمنية العالمية والتعاون مع شركاء أبحاث الصناعة الدفاعية والعلوم والتقنية دعما لأمن الوطن.

يقوم بتعزيز ذلك تعهد الحكومة لزيادة التمويل الدفاعي إلى 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2020 - 2021.

يقدم **بيان سياسة الصناعة الدفاعية** برنامجاً مهماً لتحديث المقدرات الدفاعية لتوفير فرص جديدة للصناعة الدفاعية الأسترالية من أجل تطوير التقنيات المبتكرة وتقديم المقدرات الضرورية لقواتنا الدفاعية.

ستوفر الحكومة 1,6 مليار دولار خلال الفترة الممتدة إلى 2025 - 2026 لتمويل:

- صندوق لتقنيات الجيل التالي للاستثمار في تقنيات استراتيجية (730 مليون دولار)؛
- مجمع للابتكار الدفاعي لتشجيع التعاون في الابتكار (640 مليون دولار)؛ و
- مركز لمقدرات الصناعة الدفاعية للمساعدة في بناء قدرة الصناعة الأسترالية على دعم الدفاع (230 مليون دولار).

التعاون بخصوص الأمن الالكتروني

يوفر الأمن الالكتروني القوي أساس ازدهارنا على الانترنت وأساس ثقتنا فيها. وهو يدعم الابتكار والنمو في اقتصاد رقمي حديث.

ستقدم استراتيجية الأمن الإلكتروني الحكومية أمنا إلكترونياً محسنا للوطن من خلال 33 مبادرة جديدة مدعومة بما يربو على 230 مليون دولار كتمويل من الحكومة الأسترالية، مما ينتج عنه مباشرة أكثر من 100 وظيفة جديدة تعزز مقدرات الأمن الإلكتروني الحكومية.

يتضمن ذلك 38 مليون دولار لإنشاء مركز لنمو الأمن الإلكتروني وتعزيز أبحاث الأمن الإلكتروني من خلال مبادرة Data61 كجزء من الأجندة الوطنية للابتكار والعلوم.

الإحالة دون وقوع القوى العاملة في بناء السفن في "وادي الموت"

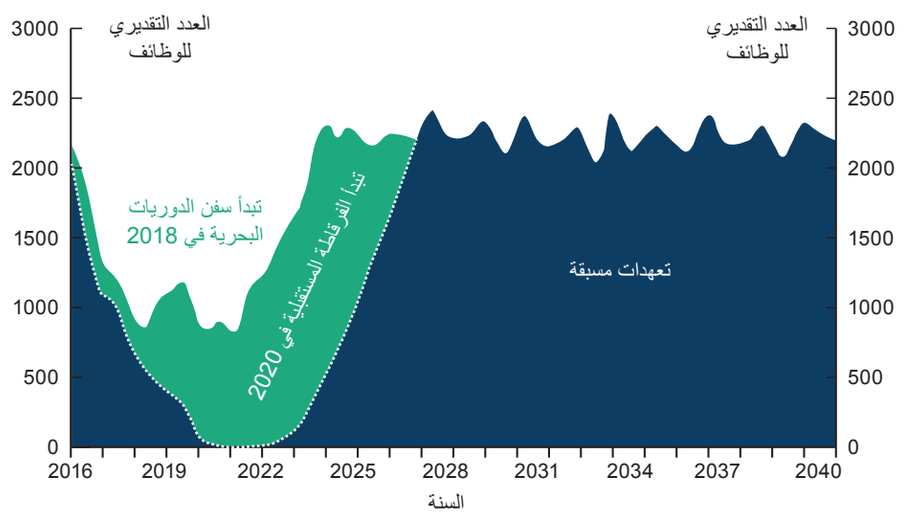

بناء أسطول بحري للمستقبل

تأمين خطة طويلة الأجل لصناعة بناء سفن بحرية قوية ومستدامة في أستراليا

خطة بناء سفن بحرية لأستراليا

تعيد الورقة البيضاء بخصوص الدفاع تأكيد تعهد الحكومة بتحقيق صناعة بناء سفن بحرية أسترالية قوية، منافسة عالمياً ومستدامة.

في الخطة الأكثر طموحاً منذ الحرب العالمية الثانية والهادفة إلى تجديد الأسطول البحري، تورد الورقة البيضاء مجموعة من الاستثمارات البحرية الجديدة، تتضمن:

- **12 غواصة متميزة إقليميا؛**
- **9 فرقاطات حربية مضادة للغواصات؛ و**
- **12 سفينة دوريات بحرية.**

هذه المقدرات جزء من تعهد الحكومة باستثمار أكثر من **89 مليار دولار في السفن والغواصات للأسطول البحري خلال الأعوام العشرين 20 القادمة.**

سيتم في أديليد إنشاء الجيل التالي من الغواصات الأسترالية التي تستوفي متطلباتنا الفريدة بخصوص المقدرة. هذا المشروع هو المشروع الأضخم ويمثل الحيازة الدفاعية الأكثر تعقيدا التي تقوم بها أستراليا على الإطلاق.

سيقوم الاستثمار البالغ 50 مليار دولار في الغواصات بصورة مباشرة بدعم حوالي 1,100 وظيفة أسترالية للعقود القادمة، وسينشيء 1,700 وظيفة محلية إضافية من خلال سلسلة التوريد.

لدعم بناء مستمر لسفن سطح بحرية، سيتم بناء الفرقاطات المستقبلية وسفن الدوريات البحرية وما يصل إلى 21 قارب دوريات باسيفيك بديلة في ساحتين للسفن بأستراليا – السفن الحربية الكبرى في أديليد والسفن الصغرى في هندرسون، غرب أستراليا.

ستقوم هذه المشروعات الثلاثة، التي تمثل استثمارا بقيمة تصل إلى حوالي 40 مليار دولار، بصورة مباشرة باستدامة أكثر من 2500 وظيفة أسترالية، وستنتج آلاف الوظائف الإضافية لدى الموردين.

إن الحكومة ملتزمة بالقيام لأقصى درجة بزيادة الفرص للصناعة الدفاعية الأسترالية للمشاركة في هذه البرامج. وعلى وجه الخصوص، سيقوم مركز مقدرات الصناعة الدفاعية الجديد بمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحديد الفرص للانضمام إلى سلاسل التوريد الضرورية من أجل تسليم هذه المشروعات الطموحة في بناء السفن البحرية.

الإطار الزمني لبناء السفن البحرية

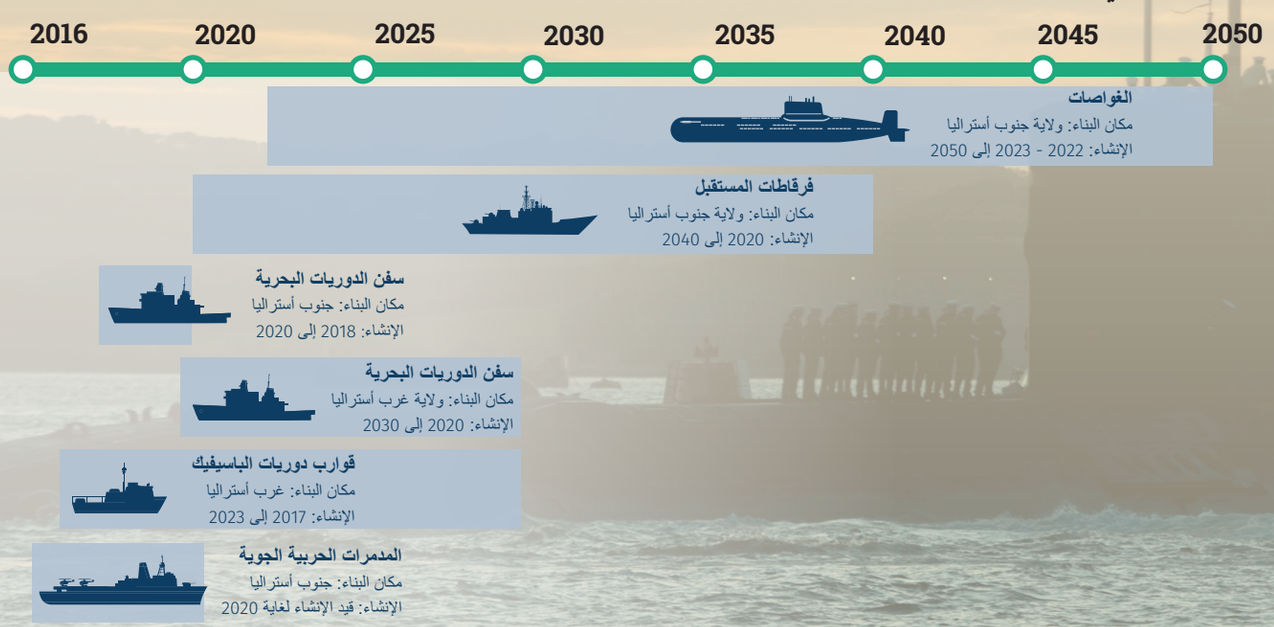

بناء اقتصاد جديد، أش

الصادرات الأسترالية المتنامي

- الاتفاقيات التجارية مع الصين، اليابا
- الشراكة عبر الباسيفيك

تقوم الحكومة أيضا بما يلي:

- تحسين النظام الضريبي
- تطوير المنافسة
- دعم الابتكار
- تشجيع وظائف التقنية العالية
- مساعدة الشباب على الانخراط في العمل

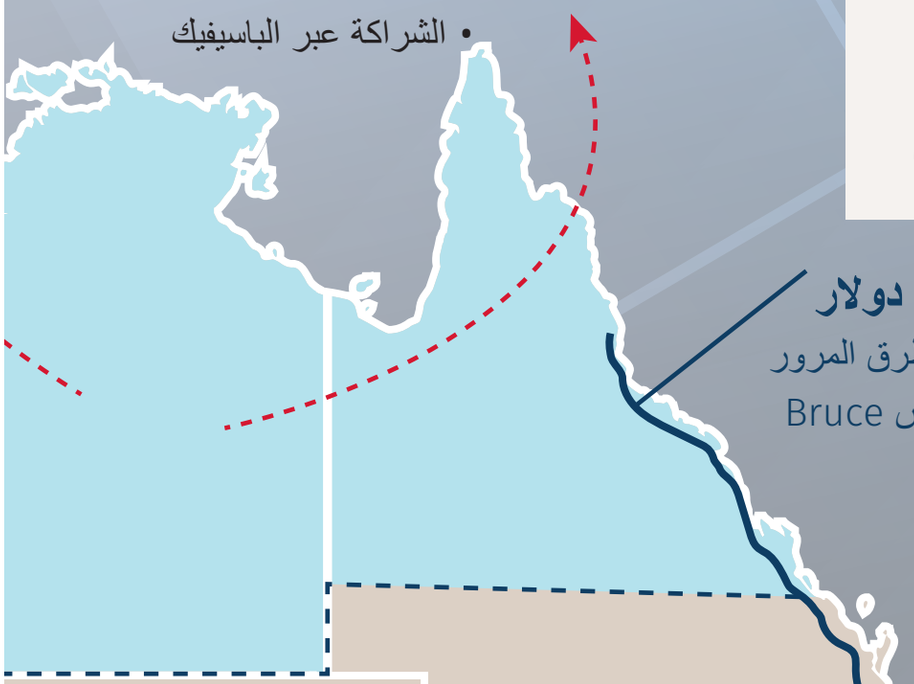

6,7 مليار دولار
تحديثات سلامة طرق المرور السريع في بروس Bruce

200 مليون دولار
تحديث المرحلة الأولى من الطريق السريع لـِ إيبسويتش Ipswich Motorway

قطار ملبورن إلى برزبن الداخلي

115 مليون دولار
أعمال مطار سيدني الغربية

1,5 مليار دولار
مجموعة البنية التحتية في فكتوريا

400 مليون دولار
الطريق السريع لـِ ميدلاند Midland Highway

أشد قوة وأكثر تنوعاً

تنامية

اليابان وكوريا

920 مليون دولار

من أجل تمديد البرامج التالية من 2019 - 2020:

- الطرق نحو التعافي
- المكان الخطر Black Spot
- سلامة المركبات الثقيلة والإنتاجية
- تجديد الجسور
- صيانة الشبكة الوطنية

تعهدت الحكومة بتقديم 3,3 مليار دولار كتمويل إضافي للبنية التحتية بموجب مبادرة إعادة تدوير الأصول Asset Recycling إلى نيو ساوث ويلز، فكتوريا، مقاطعة العاصمة الأسترالية والمقاطعة الشمالية.

سيفرج هذا التمويل عن أكثر من 23 مليار دولار لإنفاق البنية التحتية الولائية والإقليمية، بما في ذلك مشروعات سيدني وملبورن الحضرية.

2 مليار دولار

البنية التحتية للمياه الوطنية تسهيل قرض لدعم المشروعات الكبرى للبنية التحتية للمياه

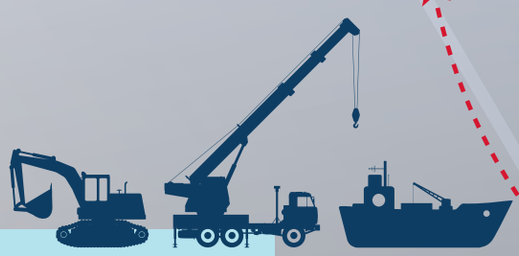

5 مليار دولار

تسهيل البنية التحتية لشمال أستراليا

261 مليون دولار

القسم 2 من رابط بيرث للشحن Perth Freight Link

490 مليون دولار

رابط مطار فوريستفيلد Forrestfield-Airport Link في بيرث

سفن الدوريات البحرية

مراكب دوريات الباسيفيك

الغواصات

الفرقاطات المستقبلية

سفن الدوريات البحرية

الاستثمار في البنية التحتية

طرح خطتنا القياسية للبنية التحتية التي تكلفتها 50 مليار دولار

استثمار البنية التحتية عبر أستراليا

تستثمر الحكومة في البنية التحتية في مدننا وأقاليمنا لتخفيف الاكتظاظ، وتحسين السلامة والربط الأفضل للمنتجات الأسترالية بالأسواق الداخلية والعالمية.

تستثمر الحكومة استثماراً قياسيا قيمته 50 مليار دولار للفترة من 2013 - 2014 إلى 2019 - 2020 في البنية التحتية لتحسين الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

يوجد حاليا أكثر من 1000 مشروع قيد الإنشاء في عموم أستراليا. تتضمن هذه المشروعات الطرق والمطارات والجسور والسكك الحديدية لنقل الركاب والبضائع.

في هذه الموازنة، **تتعهد الحكومة بمشروع *السكك الحديدية الداخلية من ملبورن إلى برسبين*** وتوفر 594 مليون دولار كتمويل إضافي بالمساهمة في رأس المال لشركة السكك الحديدية الأسترالية Australian Rail Track Corporation لشراء الأرض والاستمرار في الأنشطة السابقة للإنشاء.

كما تتعهد الحكومة أيضا بمبلغ إضافي قدره ***115* مليون دولار للاستمرار في الأعمال التحضيرية *لمطار سيدني الغربية*** في باجيريز كريك Badgerys Creek.

ستساعد الحكومة في تحديث الطرق والسكك الحديدية في فكتوريا عن طريق إعادة تخصيص 1,5 مليار دولار للتمويل – مخصصة أصلاً لرابط الشرق والغرب East West Link – مع مراعاة مواءمة تمويل فكتوريا. هذا سيتضمن:

- شبكة السكك الحديدية لنقل البضائع في موراي باسين *Murray Basin Freight Rail* ؛
- الطريق السريع لِـ موناش *Monash Freeway*؛
- الطريق الدائري *M80 Ring Road*؛
- مجموعة طرق ريفية وإقليمية؛ و
- مجموعة تخفيف الازدحام الحضري.

تظل الحكومة ملتزمة برابط الشرق والغرب، وعرضنا لمبلغ 3 مليار دولار لحكومة فكتوريا لتسليم المشروع لا يزال قائما.

في غرب أستراليا، يتم تخصيص 490 مليون دولار لرابط مطار فوريستفيلد Forrestfield Airport Link ، كما يتم تخصيص مبلغ إضافي قدره 261 مليون دولار للقسم 2 من رابط بيرث للشحن Perth Freight Link.

الاستثمار عبر الولايات والأقاليم، في المدن والريف، من أجل أجيال الحاضر والمستقبل

أكثر من 2 مليون مرفق جاهزة لخدمة شبكة وطنية عريضة النطاق NBN

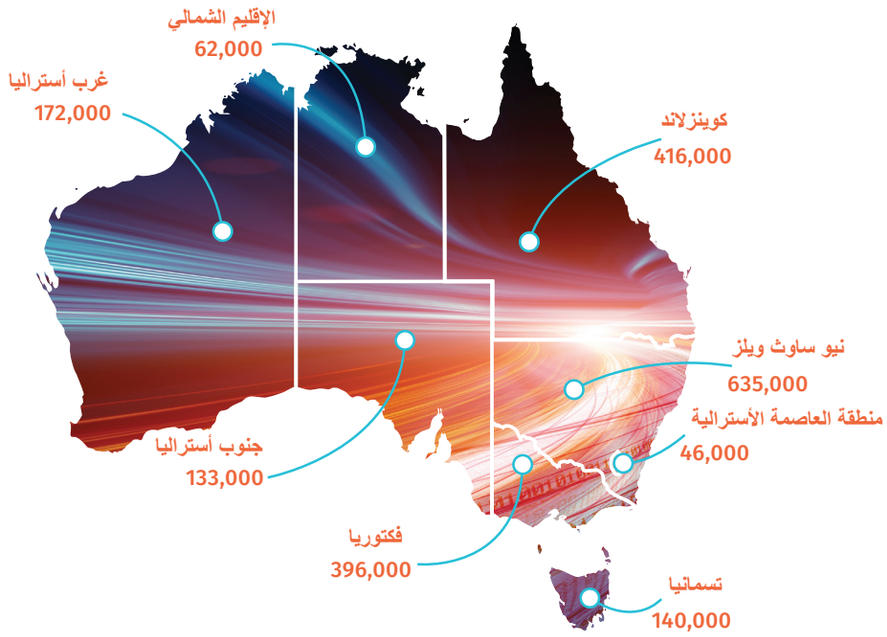

مبادرة إعادة تدوير الأصول

استكملت الحكومة، أو هي على وشك استكمال، اتفاقيات بموجب مبادرة إعادة تدوير الأصول مع أربع ولايات وأقاليم بقيمة 3,3 مليار دولار. ستفرج هذه الاتفاقيات عن أكثر من **23 مليار دولار لإنفاق البنية التحتية للولايات والأقاليم**، بما في ذلك لمشروعات سيدني وملبورن الحضرية.

شبكة عريضة النطاق عالية السرعة

تستثمر الحكومة 29,5 مليار دولار في *الشبكة الوطنية عريضة النطاق (NBN)*. وسيتم تسليمها قريبا، بتكلفة أقل على دافعي الضرائب ومع درجة تحمل محسنة بالنسبة للمستهلكين.

ستتوافق تشكيلة التقنيات المتعددة مع التقنية المناسبة للمكان المناسب، وستستفيد من البنية التحتية الحالية حيثما أمكن ذلك وستسعى لاستكمال الشبكة بنهاية 2020. تستثمر الحكومة 2 مليار دولار في تصميم وإنشاء وطرح خدمة الأقمار الصناعية للشبكة الوطنية عريضة النطاق حتى تضمن أن الأستراليين القاطنين والعاملين في مناطق أستراليا الريفية والنائية ليسوا بمعزل عن المواكبة.

سيتم ربط أكثر من 9,1 مليون منزل وعمل أو سيكون لديها إنشاء قيد الإنجاز في الجوار بنهاية 2018. بنهاية الطرح، أكثر من 12 مليون منزل وعمل ستكون قادرة على الوصول إلى الشبكة الوطنية عريضة النطاق NBN.

شمالنا، مستقبلنا

أوضحت *الورقة البيضاء حول تنمية شمال أستراليا الموسومة: شمالنا، مستقبلنا*، خطة الحكومة في الإفراج عن مقدرات الإقليم خلال السنتين، الخمس سنوات، الـ 10 سنوات والـ 20 سنة القادمة.

تستثمر الحكومة أكثر من 6 مليار دولار في شمال أستراليا من أجل تحسين الطرق وتطوير موارد المياه وتخفيف الأعباء التنظيمية وبناء قوى عاملة مستدامة وضمان ترتيبات حوكمة فعالة.

تسهيل البنية التحتية لشمال أستراليا سيشجع ويتكامل مع القطاع الخاص بتوفير لغاية 5 مليار دولار في تمويل ميسّر الشروط.

هذا سيدعم إنشاء بنية تحتية اقتصادية قابلة للتحويل مما سيزيد من الطاقة الإنتاجية للشمال.

كما تقوم الحكومة أيضا ***باستثمار 600 مليون دولار من أجل تحسين الطرق الرئيسة وتوفير تمويل لطرق نقل الأبقار*** من أجل تحسين سلاسل توريد الماشية.

نمو الصادرات الأسترالية

ستساعد إزالة الحواجز في وجه الصادرات الأسترالية في تحول الاقتصاد وإنشاء الوظائف

اتفاقيات تجارة التصدير

قامت الحكومة بتنفيذ ثلاث اتفاقيات هامة في مجال تجارة التصدير مع الصين، اليابان وكوريا. تمثل تجارة أستراليا مع هذه الدول حوالي 38 بالمائة من تجارة بضائعنا وخدماتنا مع العالم – و49 بالمائة من إجمالي صادراتنا. **وهي تغطي نسبة من تجارتنا أكبر من كافة الاتفاقيات التجارية الأسترالية السابقة مجتمعة.**

يخلق تقليل الحواجز فرصا للمصدرين – بما في ذلك في قطاع الخدمات – لتنمية أعماله في الأسواق الخارجية الرئيسة، وتعزيز الوظائف وتحقيق مستويات معيشة أسترالية أعلى.

إن التحول الاقتصادي الأسترالي نحو خدمات أكبر متزامن مع تنامي الطلب الصيني على خدماتنا. توفر اتفاقيتنا لتجارة التصدير مع الصين (ChAFTA) فرصة غير مسبوقة عن طريق الحصول على إمكانية وصول متسعة وتفضيلية للمصدرين الأستراليين لكي يستثمروا أكثر في الطلب الصيني المتنامي على البضائع والخدمات عالية القيمة.

تحمي ChAFTA مركزنا التنافسي عن طريق القيام تلقائيا بمنح أستراليا امتيازات إضافية إذا تم منح مثلها إلى بلدان أخرى.

ستعني هذه الترتيبات أصنافا منزلية رئيسة مثل سيارات العائلة إذ أنها ستصبح أرخص بالنسبة للأسر والأعمال الأسترالية.

قامت الحكومة أيضا بتوقيع اتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك التاريخية (TPP) التي ستلغي 98 بالمائة من التعريفات في منطقة TPP. كما ستجتذب أيضا الاستثمارات التي تكون الحاجة إليها أكبر، وستحسن الارتباطات الاقتصادية الأسترالية القوية القائمة سلفا مع شمال آسيا ومنطقة آسيا الباسيفيك.

قامت الحكومة بتنفيذ ثلاث اتفاقيات هامة في مجال تجارة التصدير مع الصين، اليابان وكوريا. وهي تغطي نسبة من تجارتنا أكبر من كافة الاتفاقيات التجارية الأسترالية السابقة مجتمعة. إن التحول الاقتصادي الأسترالي نحو خدمات أكبر متزامن مع تنامي الطلب الصيني على خدماتنا.

خدمات إدارة صناديق التصدير

سيكون مديرو صناديقنا قادرين على تنمية صادراتهم بإزالة الحواجز الرئيسة في وجه تصدير خدمات إدارة الأموال.
وسيكونون قادرين الآن على تقديم منتجات استثمارية باستخدام هياكل مستخدمة عالميا بواسطة مستثمرين أجانب.

كما تناصر الحكومة أيضا المشاركة في تصريح مرور الأموال في منطقة آسيا Asia Region Funds Passport الذي سيمكن مديري الأموال الأستراليين من القيام بصورة أكثر سهولة بتصدير خدماتهم إلى زبائن أجانب.

دعم صناعاتنا الريفية والإقليمية الصناعات

ترقية المزايا التنافسية الأسترالية وتعزيز القطاع الزراعي الأسترالي

تعزيز مزايانا التنافسية

تقوم الحكومة بمساعدة الأعمال الأسترالية من أجل التحول إلى صناعات ذكية، عالية القيمة، تركز على التصدير.

مراكز النمو الصناعي ستقوم بتحديد الفرص لتخفيف العبء التنظيمي، وزيادة التعاون، وتحسين الدخول في الأسواق العالمية، وتعزيز مهارات القوى العاملة. وسيتم إنشاء مراكز للتصنيع المتطور، الأمن الإلكتروني، الأطعمة والأعمال الزراعية، التقنيات الطبية، والصناعات الدوائية، معدات التعدين، التقنية والخدمات، والنفط والغاز وموارد الطاقة.

تطوير مواردنا

تدعم الحكومة قطاع موارد تنافسية من خلال **برنامج الاستكشاف من أجل المستقبل الذي قيمته 100 مليون دولار**، والذي سينتج الجيل الجديد من بيانات التنقيب ما قبل التنافسي ويحفز موجة جديدة من الاستثمار في التنقيب.

التنافسية الزراعية

يصدر القطاع الزراعي ما قيمته أكثر من 40 مليار دولار من البضائع كل عام، وهو ضروري لقوة أستراليا الاقتصادية المستمرة. لضمان تنافسيتها المستمرة، تستثمر الورقة البيضاء التي أصدرتها الحكومة حول التنافسية الزراعية مبلغ 4 مليار دولار من أجل:

- مساعدة المزارعين في الابتكار من خلال تقديم 200 مليون دولار لبرنامج البحث والتطوير الريفي الربحي Rural R&D for Profit Programme ؛
- مساعدة المزارعين في الاستفادة من الفرص التجارية المقدمة بواسطة اتفاقياتنا لتجارة التصدير؛ و
- المساعدة على مكافحة الجفاف بتوفير المزيد من الدعم للمجتمعات.

تسهيل قرض البنية التحتية للمياه الوطنية بقيمة 2 مليار دولار

سيقوم التخزين الجديد للمياه وخطوط الأنابيب بتوفير الأمن للمزارعين. في موازنة 2016 - 2017، ستخصص الحكومة **تسهيل قرض للبنية التحتية للمياه الوطنية بقيمة 2 مليار دولار لدعم المشروعات الكبرى للبنية التحتية للمياه.** سيضيف التسهيل إلى صندوق تطوير البنية التحتية للمياه الوطنية الذي قيمته 510 مليون دولار

تجاوز تعقيدات الروتين الحكومي

ضمان أن الأنظمة تدعم الإنتاجية والنمو

تزيد الأنظمة من التعقيد والغموض والخطر، مما يعوق الابتكار والعمل الحر. لذا أضحى تجاوز تعقيدات الروتين الحكومي جزءا رئيسا في الإستراتيجية الشاملة للحكومة من أجل بناء اقتصاد متنوع أقوى وأكثر إنتاجية.

أحكمت الحكومة تحليل آثار الأنظمة وطلبت موازنة الأعباء التنظيمية عن طريق التخفيف في مكان آخر لضمان أن الأنظمة الجديدة قد تم وضعها بصورة جيدة ولاحتواء تكاثرها.

طرحت الحكومة إطار عمل أداء المنظِّم Regulator Performance Framework لتشجيع المنظِّمين على تحسين العلاقات مع أولئك الذين ينظمونهم.

خلال عامين فقط، خففت الحكومة العبء التنظيمي على الأعمال والمجتمع بأكثر من 4,8 مليار دولار

- بما يزيد كثيرا عن تعهدها في 2013 بتخفيف تعقيدات الروتين الحكومي بمبلغ 3 مليار دولار خلال ثلاث سنوات.في 2015، طرحت الحكومة تشريعا بإلغاء 1,796 من القوانين البرلمانية التي لا حاجة لها.

بناء على هذه النجاحات، تقوي الحكومة جهودها بخصوص الإصلاح التنظيمي. وستحتضن أجندة الإصلاح التنظيمية الجديدة إصلاحات أكثر دقة مما يشجع الابتكار والمنافسة، ويعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ستدعم هذه الجهود أجندة الابتكار الحكومية وردودها على استقصاء النظام المالي Financial System Inquiry ومراجعة هاربر لسياسة المنافسة Harper Competition Policy Review.

كجزء من الأجندة الجديدة، ستوفر الحكومة مبلغا إضافيا قدره 5,6 مليون دولار لمراجعة الأساليب الحاكمة بصورة منظمة لضمان أنها ملائمة للغرض، ويمكن أن تتكيَّف مع نماذج الأعمال والتغييرات التقنية الجديدة.

في شراكة مع الأعمال، يضع برنامج الحكومة الأسترالية المسمى التاجر الموثوق به Government's Australian Trusted Trader programme إجراءات تنظيمية على الحدود. سينتج عن التقييمات على أساس المخاطر أسعار وارد أقل وعائد أكبر على الصادرات وذلك عن طريق تخفيف العبء على التجار الموثوق بهم. تقدر النماذج المستقلة أن هذا سينتج عنه نمو في الصادرات بمبلغ 390 مليون دولار، وفي الاستهلاك المنزلي بمبلغ 2,2 مليار دولار وفي استثمارات الأعمال بمبلغ 953 مليون دولار.

أجندة الإصلاح التنظيمي

أنظمة أفضل، وأذكى	إدارة الأنظمة	تحسين الأنظمة القائمة
• تحليل آثار الأنظمة • تصميم تنظيمي محسَّن	• إطار عمل أداء المنظِّم	• مراجعة وتجديد تنظيمية منهجية

إنشاء مسار جديد لتشغيل الشباب

مساعدة الشباب من خلال التحول الاقتصادي الأسترالي

تم إنشاء أكثر من 50,000 وظيفة للشباب خلال الـ 18 شهرا الماضية. وتقوم **رزمة تشغيل الشباب التي قيمتها 840 مليون دولار** بتطوير بمنهج جديد جريء بخصوص تشغيل الشباب، **وستساعد المجموعة ما يصل إلى 120,000 شخص من الشباب الضعفاء** خلال أربع سنوات في الاستفادة من فرص العمل حيث أن الاقتصاد يتنوع ويتحول نحو النمو على أساس أوسع.

ليس الاعتماد طويل الأجل على برامج الخدمة الاجتماعية مفيداً للاقتصاد ولا للمجتمع. كمثال، إذا ظل شخص مستفيدا من دفعات Newstart أو علاوة الشباب (الأخرى) Youth Allowance (Other لمدة سنتين، سيظل في المتوسط على دفعة عمر العمل لخمس أو ست سنوات أخرى.

برنامج الحكومة المبتكر Youth Jobs PaTH (Prepare -Trial -Hire) الذي قيمته 752 مليون دولار سيساعد الشباب الباحثين عن عمل في مغادرة برامج الخدمة الاجتماعية والانخراط في عمل.

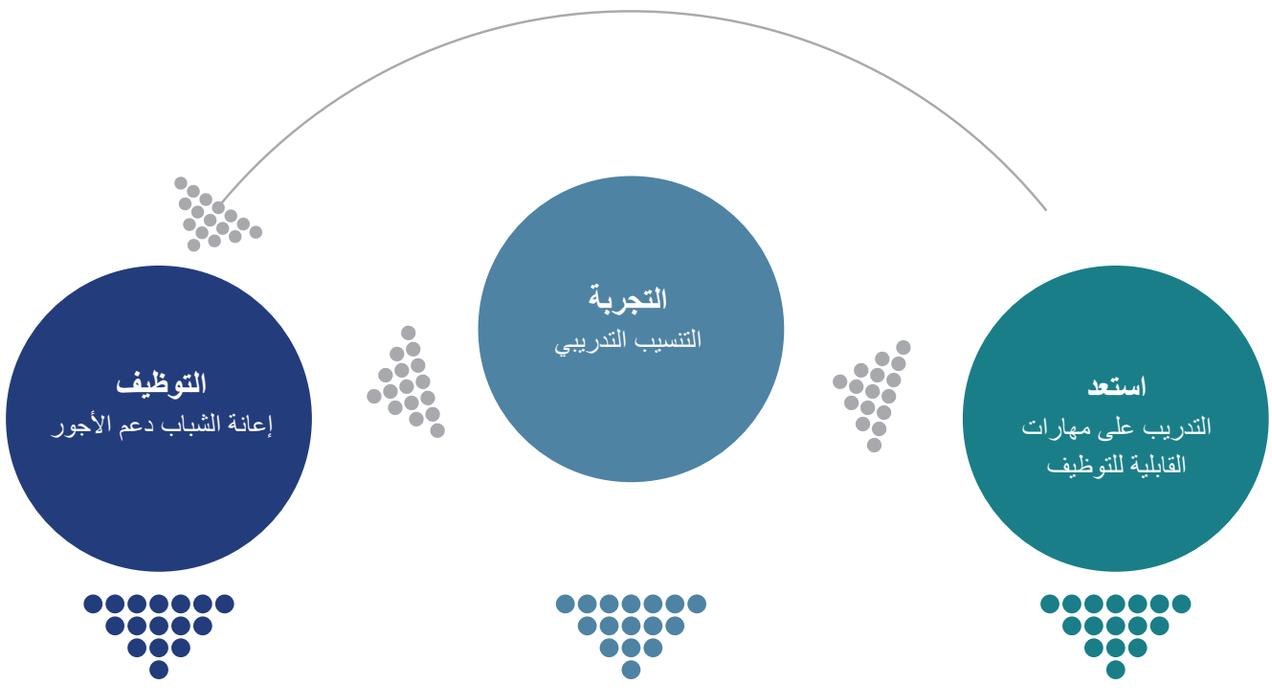

6 أسابيع من التدريب المكثف. تحسين الاستعداد للعمل. تعزيز مهارات الحصول على العمل.

4 - 12 أسبوع. 200 دولار كل أسبوعين للتدريب بالإضافة إلى دعم الدخل. 1,000 دولار للمؤسسات المضيفة.

لغاية 10,000 دولار. تدفع الآن خلال 6 أشهر. مبسطة لأصحاب العمل.

1

وظائف الشباب PaTH
المرحلة 1: التدريب على مهارات القابلية للتوظيف

لمساعدة الشباب في الحصول على موطيء قدم في سوق العمل، اعتبارا من 1 أبريل/نيسان 2017، سيشارك الشباب الباحثون عن عمل **في تدريب مكثف على مهارات ما قبل التوظيف** خلال خمسة أشهر من التسجيل لدى *jobactive* (ما لم توجد ظروف مخففة).

سيتم التركيز في الأسابيع الثلاثة الأولى من التدريب على مهارات مثل العمل ضمن فريق، العرض، ومهارات تقنية المعلومات الملائمة. ستركز الأسابيع الثلاثة الأخرى من التدريب على الاستعداد الوظيفي المتقدم ومهارات الحصول على الوظيفة.

2

وظائف الشباب PaTH
المرحلة 2: التنسيب التدريبي

ما يصل إلى 120,000 فرصة تدريب مهني دراسي خلال أربع سنوات سيتم توفيرها لمساعدة الشباب الباحثين عن عمل الذين كانوا في خدمات توظيف لستة أشهر أو أكثر في الحصول على خبرة عمل حقيقية ضمن الأعمال.

سيكون الباحثون عن عمل والأعمال، بمساعدة موفري خدمة التوظيف، قادرين على العمل معا لتصميم تنسيب تدريبي لفترة تستغرق من 4 إلى 12 أسبوعاً، سيعمل خلالها الباحث عن عمل لمدة تتراوح من 15 إلى 25 ساعة في الأسبوع. ستكون المشاركة في التنسيب التدريبي اختيارية لكل من الباحثين عن عمل والأعمال.

بالإضافة إلى الحصول على الخبرة العملية في مكان العمل، **سيتقاضى الباحث عن عمل 200 دولار كل أسبوعين علاوة على دفعة دعم دخله المنتظمة** أثناء المشاركة في التدريب.

الأعمال التي تعيِّن متدربين ستتقاضى دفعة مقدما قدرها 1,000 دولار، كما ستستفيد أيضا من الفرصة في أن ترى ما الذي يمكن للباحث عن عمل أن يقدمه وكيف سيكون مناسبا للانضمام إلى الفريق قبل اتخاذ القرار بخصوص ما إذا كان سيتم منحه وظيفة دائمة.

3

وظائف الشباب PaTH
المرحلة 3: الدعم الإضافي لأجور الشباب

توفر المرحلة الثالثة من وظائف الشباب PaTH الجديد إعانات أجور إضافية وموجهة للشباب.

إعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2017، سيكون أصحاب الأعمال الأستراليين مستحقين **للدعم الإضافي لأجور الشباب** إذا قاموا بتعيين شباب باحثين عن عمل ممن كانوا في خدمات توظيف لستة أشهر أو أكثر.

سيحصل الباحثون عن عمل الذين هم أكثر جاهزية للوظيفة على دعم أجور قدره 6,500 دولار. وسيتوفر دعم أجور أكبر قدره 10,000 دولار للأعمال التي تعيِّن الباحثين عن عمل المصنفين بأنهم أقل جاهزية للوظيفة بواسطة موفري خدمة *jobactive*. وستكون لدى الأعمال المرونة في توظيف الشباب الباحثين عن عمل بصورة مباشرة، من خلال ترتيبات تعيين العمالة، أو عن طريق الجمع بين التدريب المهني والوضع تحت الاختبار.

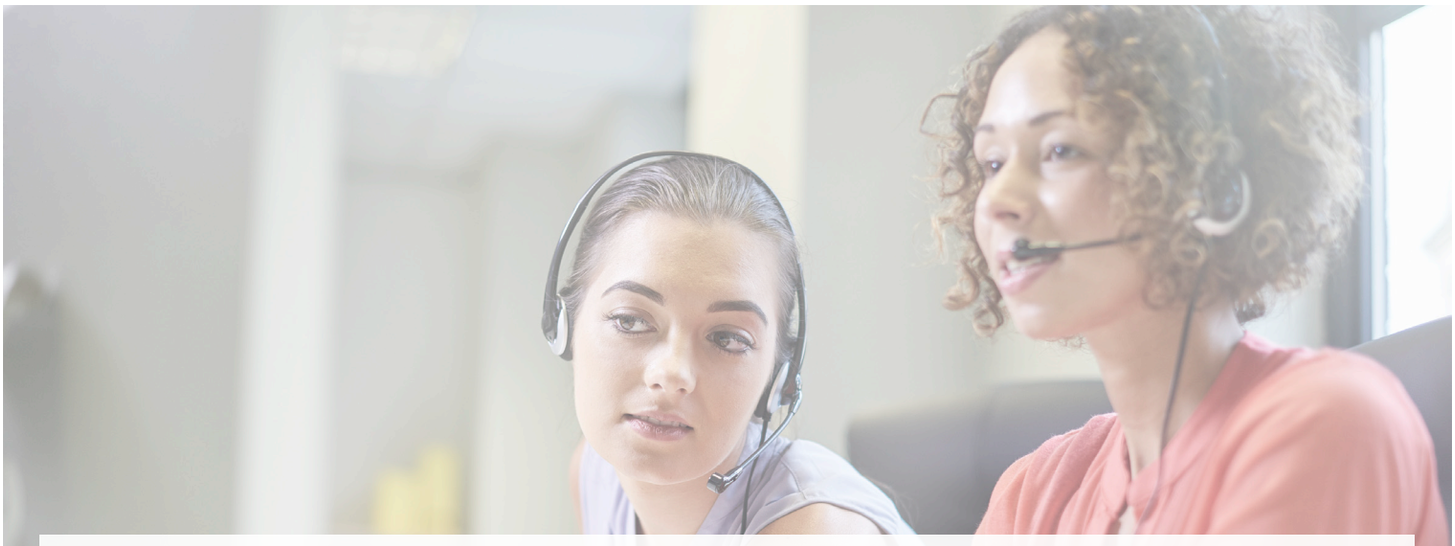

عمل حقيقي، وظائف حقيقية

سيفيد تعزيز إعانات الأجور كلاً من الباحثين عن عمل والأعمال

كجزء من هذه الإصلاحات، سيتم التخطيط الانسيابي لإعانات الأجور الحالية (بما في ذلك تلك الخاصة بالشباب، الآباء والأمهات، السكان الأصليين، البالغين، والعاطلين عن العمل لفترة طويلة)، بما يجعل الوصول إليها بواسطة أصحاب العمل أكثر سهولة.

سيتم تبسيط ترتيبات دعم الأجور وستُجعل أكثر مرونة.

- ستتوفر إعانات الأجور لأصحاب العمل من اليوم الأول من تعيين الباحث عن عمل.
- سيكون لأصحاب العمل المرونة في اختيار كيفية دفع الأقساط (كل أسبوعين، شهريا، أو أي ترتيبات أخرى) وخلال أي فترة زمنية.
- سيتم دفع إعانات الأجور خلال ستة أشهر بدلا عن 12 شهرا.
- سيتم دفع إعانات الأجور بصورة أكثر بساطة بمعدل ثابت بدلا عن دفعها في أقساط بالتناسب.

كيف يمكن للتغييرات أن تساعد الشباب في الحصول على وظائف حقيقية

اكتساب خبرة من التدريب الدراسي

تبلغ Eva 20 عاما من العمر وكانت عاطلة عن العمل لستة أشهر. تتقاضى إيفا علاوة Newstart Allowance، وهي مسجلة لدى *jobactive*.

تم إبلاغ Eva بفرص **التدريب الدراسي** الجديدة بواسطة موفر خدمة *jobactive* الخاص بها، ونظمت **تدريبا** مدته اثنا عشر أسبوعا مع السوبرماركت المحلي في منطقتها. لن تستمر إيفا في استلام علاوة Newstart Allowance فحسب، ولكنها أيضا ستتقاضى مبلغا إضافيا قدره 200 دولار كل أسبوعين لفترة اثني عشر أسبوعا، فترة تنسيبها.

زيادة القابلية للتوظيف

جستن Justin عمره 18 عاما. ترك المدرسة وسجل لدى *jobactive*. لم يكن لِـ جستن Justin أي وظيفة من قبل، وهو غير متأكد من كيف سينتقل من المدرسة إلى العمل.

بفضل طرح Youth Jobs PaTH، جستن Justin الآن مؤهل لتلقي **تدريب مهارات القابلية للتشغيل**. يزيد التدريب ثقته بصورة كبيرة، ويعطيه معرفة عملية هامة بشأن أين وكيف يبدأ البحث عن وظيفة.

بعد التدريب، يحصل جستن Justin بنجاح على وظيفة للعمل لدى وكيل الأخبار المحلي في منطقته.

مساعدة الشباب، مساعدة الأعمال

تملك فيرجينيا Virginia مقهى في مركز تسوق مزدحم. فكرت فيرجينيا في تعيين نادل آخر لكنها قلقة بشأن تقديم شخص غير معروف إلى فريقها الذي يعمل بصورة جيدة.

سمعت Virginia بمبادرة **التدريب** الجديدة واتصلت بموفر خدمة *jobactive* المحلي لديها لترتيب تنسيب. تم تعريفها بمايلز Miles، الذي يبلغ من العمر 19 عاما ويصارع الإحباط في رحلة بحثه عن عمل، وكان أن انضم إلى *jobactive* بحثا عن عمل منذ سبعة أشهر. أكمل مؤخرا **تدريب مكثف على مهارات القابلية للتوظيف** وهو يشعر بمزيد من الثقة كما أنه مستعد للانضمام إلى القوى العاملة.

اتفقت Virginia مع Miles على **تنسيب تدريبي** له مدته 20 ساعة في الأسبوع لفترة ثمانية أسابيع. ستتقاضى Virginia دفعة 1,000 دولار مقدما عندما يبدأ التنسيب التدريبي، ويتقاضى Miles 200 دولار كل أسبوعين إضافة إلى دعم دخله.

في نهاية فترة الأسابيع الثمانية، حصل Miles على خبرة قيِّمة في المقهى. تشجّعت Virginia بالمدى الذي بلغه Miles من التطور في الوظيفة، وترى أنه شخص جيد لفريقها.

ستقوم Virginia بتعيين Miles في وظيفة دائمة، وسيتقاضى دعم أجور أسبوعي قدره 385 دولار في الأسبوع للأشهر الستة الأولى من تعيين مايلز .

تعزيز الابتكار والمشروع الذاتي

يقع تشجيع العمل الحر والابتكار في صميم الأجندة الحكومية للوظائف والنمو

بالإضافة إلى إنشاء وظائف الشباب في Youth Jobs PaTH، تستثمر الحكومة **مبلغا إضافيا قدره 89 مليون دولار دعماً للباحثين عن عمل، بما في ذلك الشباب، الذين يرغبون في بدء أعمالهم.** هذا يتكامل مع الأجندة الوطنية الحكومية للابتكار والعلوم، وستساعد المزيد من الأستراليين في استثمار الفرص المقدمة بواسطة التحول الاقتصادي الاسترالي.

البناء على نجاح خطة المحفّز للمشروعات الجديدة New Enterprise Incentive (NEIS) Scheme

إعتباراً من 1 ديسمبر/كانون الأول 2016، سيتم توسيع القابلية لاستحقاق خطة المحفّز للمشروعات الجديدة NEIS لتسمح بإمكانية الوصول إلى تدريب على العمل الحر، وإرشاد الباحثين عن عمل الذين هم حاليا لا يعملون، أو لا يدرسون أو يتدربون، بما في ذلك أولئك الذين لا يتلقون أي دعم للدخل.

ستوفر الحكومة تمويلا لفرص إضافية عددها 2,300 في NEIS كل عام، مما يجعل إجمالي الفرص المتوفرة سنويا 8,600.

ستستمر خطة NEIS في تزويد الباحثين عن عمل المؤهلين بتدريب معتمَد على الأعمال الصغيرة، الإرشاد واستشارات الأعمال لغاية 52 أسبوعا.

ثلاث آليات جديدة لترقية ودعم العمل الحر العمالة الذاتية

ستقيم الحكومة ورشا جديدة بخصوص **"استكشاف أنني مدير نفسي"** لجعل الباحثين عن عمل يستكشفون العمل الحر.

لمساعدة الشباب في تطوير أفكارهم الإبداعية إلى أعمال ناجحة، سيتم أيضا طرح **مجموعات المبتدئين في العمل الحر**. هذا سيحتوي على معلومات حول الخدمات المتوفرة لدعم الباحثين عن عمل لكي يؤسسوا أعمالهم.

أخيرا، سيتم تعيين **مسهِّلي الأعمال الحرة الشاملة** في مواقع مختارة فيها نسبة عالية من بطالة الشباب. سيساعد المسهِّلون في توفير الخدمات والبرامج معا (مثل NEIS، *jobactive*، خدمات التمويل الأصغر، وحاضنات الأعمال الناشئة). وسيقدمون أيضا مساعدة عملية، بما في ذلك المساعدة في الوصول إلى المرشدين المحليين، شركاء الأعمال، التمويل، المساحات المكتبية، المعدات والتدريب المستمر لتطوير الأعمال.